

إذ أن المرتبات من أهم القضايا التي تتمحور حولها المدا ولا تبيننا الموظفين صاحب العمل، وأن معظم الخلافات التي تحدث في الفئة العاملة سببها السعي لرفع مستوى الراتب الذي يعد مصدر عيش للعامل. كما تُعد الأجور وسيلة من الوسائل القوية المؤثرة على أداء الفرد، وهذا ما دفع البعض لتسمية الاقتصاد الحديث باقتصاد الرواتب، يسهم في تكوين طبقة عاملة نشطة ومُثمرة، وكعامل استقرار مجتمعي يحفز الطاقات البشرية على تطوير وتحسين المخرجات والارتقاء بها لتصبح بذلك أهداراً ما دياً تعتمد عليه الدولة في تسيير الحراك الاقتصادي، فإن كفاءة كل هيئة في أداء مهامها وبلوغها أهدافها يتوقف على كفاءة عمل موظفيها ومدبريهم، والتي تُكسبها الاهتمام بالجانب البشري من خلال إدارتها للعمل على تشجيعهؤلاء العمال عن طريق تقدير الأجر الذي يُعتبر من أهم المكتسبات التي يمكن للمقاوالات التحويل عليها في أداء العاملين بها وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية.